مؤقت

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٨١٥**
الجمعة، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد سباتافورا	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد ريبير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

07-65516 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السفير لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السفير لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

أدعو السيد باسكو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): منذ مؤتمر أنابوليس، بدأت المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وظهرت مشاركة دولية قوية في مؤتمر بارز للمانحين، وفي اجتماع للمجموعة الرباعية، وفي اجتماع بين المجموعة الرباعية وأعضاء من جامعة الدول العربية – عقدت جميعها في باريس بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

وفي الوقت ذاته، حدثت تطورات مثيرة للقلق في الميدان، بما في ذلك ظهور نشاط جديد في بناء المستوطنات وأعمال عنف مستمرة. ويجب أن يكون الهدف في الأسابيع والشهور القادمة توليد زخم حقيقي بشأن جميع جوانب عملية السلام.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، شارك الأمين العام ممثلين من ٦٨ دولة ومؤسسة دولية في مؤتمر للمانحين عُقد في باريس، استضافته الحكومة الفرنسية، واستهدف توفير الدعم المالي للسلطة الفلسطينية على مدار السنوات الثلاث القادمة. وأشاد المانحون بالخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية التي قدمها رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، وتعهدوا بتقديم ٧,٤ بليون دولار في شكل مساعدة للسلطة الفلسطينية.

ونرحب بمدى وعمق الدعم الذي يقدمه المانحون، ونشيد بالجهود التي بذلها جميع المشاركين في إنجاح مؤتمر المانحين. ومثلما أكد الأمين العام، فإن وعد باريس لن يتحقق إلا إذا عمل جميع الشركاء الآن – السلطة الفلسطينية ذاتها والمانحون وحكومة إسرائيل – على بذل جهد مشترك. وسيلزم أن يتابع المانحون تعهداتهم، مثلما يلزم أن تتابع السلطة الفلسطينية تنفيذ جدول أعمالها للإصلاح. وسيلزم إسرائيل أن تخفف بقدر كبير القيود التي تفرضها على التنقل والعبور. والتزم الرؤساء المشاركون الأربعة – فرنسا والنرويج والمفوضية الأوروبية وممثل المجموعة الرباعية السيد بلير – بمتابعة المؤتمر.

وفي نفس اليوم الذي عقد فيه مؤتمر باريس، اجتمعت اللجنة الرباعية،

و”أكدت مجددا على أهمية بناء قدرات الاقتصاد الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية بغية إرساء الأساس لقيام دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء ومزدهرة في الضفة الغربية وغزة“. (بيان صحفي SG/2134، بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

والمجموعة الرباعية، بعد أن أعربت عن دعمها للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، ناشدت المانحين استئناف تقديم المساعدة الثنائية المباشرة إلى السلطة الفلسطينية وأيدت إجراء تمديد نهائي للآلية الدولية المؤقتة حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨. وكما ذكرت، فقد أعقب اجتماع المجموعة الرباعية حينذاك عقد اجتماع مثمر فعلا بين المجموعة الرباعية وأعضاء جامعة الدول العربية.

وبالإضافة إلى دور ممثل المجموعة الرباعية توني بلير في التحضير لمؤتمر المانحين، يواصل بذل جهوده لتأمين التوصل إلى اتفاق بشأن المشاريع المشتركة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وتنفيذ هذه المشاريع، التي تمثل أمرا حاسما لإجراء تحسينات على أرض الواقع.

وأود أن انتقل الآن إلى المفاوضات الثنائية. عملا بالتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في أنابوليس، بدأت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشكل رسمي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر باجتماع اللجنة التوجيهية المشتركة برئاسة وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني والسيد أحمد قريع. ورحبت المجموعة الرباعية بهذا التطور وأكدت مجددا على التزامها بأن تشارك مشاركة وثيقة وبأن تدعم جهود الطرفين لإبرام اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

إن الأمر المحوري لتحسين الحالة على أرض الواقع ولبناء الثقة بغية دعم المفاوضات الثنائية هو أن يتخذ الطرفان إجراء، وبعبارات التفاهم المشترك لأنابوليس، للتنفيذ الفوري للالتزامات الخاصة بكل منهما في إطار خريطة الطريق. وفي هذا الصدد، نلاحظ أنه في ٤ كانون الأول/ديسمبر أعلن تقديم عطاءات لبناء ٣٠٧ وحدات سكنية جديدة في المستوطنة الإسرائيلية حار حوما. وأكد الأمين العام مجددا على موقف الأمم المتحدة بشأن عدم قانونية المستوطنات.

ويذكر أعضاء المجلس أن المرحلة الأولى من خريطة الطريق تقتضي أن تجمد حكومة إسرائيل النشاط الاستيطاني بأكمله، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي. وتلقى الأمين العام احتجاجات خطية من كبير مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزير خارجة المملكة العربية السعودية.

وأعربت المجموعة الرباعية عن قلقها حيال العطاءات، داعية الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات تؤدي إلى تقويض الثقة ومؤكدة على أهمية تفادي اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تحكم مسبقا على نتائج مفاوضات الوضع الدائم. ونكرر مناشدة المجموعة الرباعية كلا الطرفين إحراز تقدم بشأن مرحلتهما الأولى لالتزامات خريطة الطريق، بما في ذلك تجميد إسرائيل للمستوطنات وإزالة المخافر الأمامية غير المأذون بها وفتح مؤسسات القدس الشرقية، فضلا عن اتخاذ الفلسطينيين خطوات لإنهاء أعمال العنف والإرهاب والتحريض.

وفي هذا الصدد، وبعد انتشار ٣٠٠ من أفراد الأمن الإضافيين في نابلس في تشرين الثاني/نوفمبر، قامت السلطة الفلسطينية مؤخرا بنشر حوالى ٥٠٠ من أفراد الشرطة المسلحين في مدينة طولكرم بالضفة الغربية في مسعى للاستيلاء على الأسلحة غير المرخصة وفرض القانون والنظام. وازدادت التوترات بين قوات الأمن الفلسطينية والمسلحين - وخاصة في الخليل، حيث هوجم مؤخرا منزل المحافظ. وهذا يؤكد على كل من التقدم الذي تم إحرازه، والتحديات المستمرة التي تواجه السلطة الفلسطينية في تأكيد سيطرتها في الضفة الغربية.

وتقوم حاجة إلى دعم وإصلاح قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بغية كفالة أدائها الفعال. كما أن استمرار وتحسين التعاون بين إسرائيل وقوات الأمن الفلسطينية أمر

أساسي. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الحواجز أمام التنقل في الضفة الغربية وصلت الآن إلى ٥٦٣ حاجزا. وتستمر أعمال بناء الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، مع تجاوز الخط الأخضر وخلافا لفتوى محكمة العدل الدولية.

إن انعدام الأمن الذي يواجه المدنيين في كلا جانبي الصراع تؤكد عليه الأرقام خلال الفترة المشمولة بالتقرير: إذ قتل ٣٧ فلسطينيا وأصيب ٧١ بجراح بفعل قوات الدفاع الإسرائيلية، وقتل فلسطينيان وجرح ٢١ فلسطينيا في أعمال العنف الداخلي، وأصيب ١١ إسرائيليا بجراح بفعل المسلحين الفلسطينيين.

ووقعت أسوأ أعمال العنف في غزة أو نشأت منها، حيث أطلق مسلحون فلسطينيون ٢١٦ صاروخا وقذيفة هاون، إما على نقاط العبور أو على إسرائيل. وندين هذه الهجمات العشوائية، التي تعرض للخطر المدنيين في المجتمعات الإسرائيلية المجاورة لقطاع غزة. وقد سببت إصابات بجروح ودمار وزعزعة حياة آلاف الإسرائيليين. كما أن هذه الهجمات تهدد سلامة العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية على المعابر.

إن قوات الدفاع الإسرائيلية شنت غارات قاتلة على قطاع غزة، مستهدفة المسلحين الذين يزعم أنهم مسؤولون عن الهجمات بالصورايخ. وهددت حركة الجهاد الإسلامي باستئناف الهجمات الانتحارية داخل إسرائيل. ويقضي الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط شهره التاسع عشر في الأسر في غزة. وما زالت إسرائيل تعرب عن القلق حيال التهريب المزعوم للأسلحة والمواد إلى داخل غزة. وفي ظل هذه الظروف الدقيقة، ما زلنا نناشد جميع الأطراف الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي.

وتظل الحالة الإنسانية في الضفة الغربية مصدرا لقلق بالغ. وما زالت المعابر إلى داخل غزة مقيدة بالنسبة للأشخاص والسلع - بالرغم من أن عددا من سكان غزة نجحوا في المغادرة عبر معبر رفح لأداء مناسك الحج في مكة. ولا يسمح إلا بدخول ١٣ فئة أساسية من الأغذية واللوازم المنزلية والإمدادات الطبية وبعض معدات الصرف الصحي إلى غزة من إسرائيل. كما أن التخفيضات في الوقود التي أعلنت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ما زالت مستمرة.

ولا يمكن إدخال الأموال النقدية إلى غزة بسبب القيود المفروضة على استيراد الدولارات والعملات الأخرى، ما عدا لنفقات معينة، مثل أجور موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والسلطة الفلسطينية.

وتم عمليا إيقاف الصادرات من غزة منذ حزيران/يونيه. ويذكر أعضاء المجلس أن اتفاق التنقل والعبور الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ والرامي إلى ضمان اقتصاد مستدام في غزة، حدد هدفا يتمثل في خروج ٤٠٠ شاحنة محملة بالصادرات من غزة يوميا. وكمقياس للحالة الراهنة، غادر غزة ما مجموعه ٧٧ شاحنة عن طريق كريم شالوم منذ حزيران/يونيه - ٧ شاحنات غادرت في آب/أغسطس محملة بالبطاطا، و ٦٦ شاحنة في كانون الأول/ديسمبر محملة بالزهور والفراولة. وتوفي ١٤ فلسطينيا على الأقل بسبب رفض منحهم التصريح بالخروج من غزة للعلاج الطبي أو تأخير التصريح. وبدون استئناف التدفق المنتظم للواردات والصادرات، فإن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية في غزة ستستمر في التدهور.

وأرحب بالرغبة المعلنة لرئيس الوزراء فياض في أن تقوم السلطة الفلسطينية بتعيين موظفين لإدارة المعابر بعد

إعادة فتحها، ونناشد الطرفين النظر في هذا الاقتراح مع شعور بالإلحاح والمسؤولية.

وإذ انتقل إلى لبنان، فإن الانتخابات الرئاسية ما زالت تشكل محور المفاوضات بين الزعماء السياسيين اللبنانيين. ويبدو أن هناك اتفاقا من حيث المبدأ بشأن ترشح العماد ميشيل سليمان للرئاسة. ولكن الأطراف ما زالت منقسمة بشكل عميق بشأن الخطوات المقبلة لإجراء انتخاب العماد سليمان، الذي يعمل حاليا قائدا للجيش اللبناني. ويتطلب الدستور اللبناني انقضاء عامين قبل انتخاب أي موظف في الدولة رئيسا للجمهورية – وبطبيعة الحال لا بد من تغيير ذلك.

وأعلنت المعارضة أنه لا بد أولا من وجود اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة قبل أن يتمكن البرلمان من الاجتماع لانتخاب العماد سليمان رئيسا للجمهورية. ويؤكد تحالف ١٤ آذار أن أي اتفاق من هذا القبيل ينبغي أن يتم بعد انتخاب الرئيس. ورغم العديد من المبادرات والجهود المبذولة من عدة أطراف للخروج من المأزق، لم يتوصل اللبنانيون بعد إلى اتفاق بشأن تلك المسألة. ونتيجة لذلك، ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة للمجلس، تم تأجيل جلسة البرلمان لانتخاب الرئيس الجديد عدة مرات. ومن المقرر حاليا عقد الجلسة المقبلة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر.

ما فتئ الأمين العام وممثلوه في المنطقة يجرون اتصالات مستمرة مع القادة اللبنانيين، وعلى نطاق أوسع مع القيادات الإقليمية والدولية، وذلك في محاولة لإيجاد حل لهذه الأزمة السياسية التي طال أمدها. وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، أثناء وجود الأمين العام في باريس لحضور مؤتمر المانحين للفلسطينيين، دعا إلى عقد اجتماع بشأن لبنان حضره ممثلون عن الأردن وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي. وأعاد البيان الصادر عقب الاجتماع تأكيد التأييد القوي والثابت للبنان وشعبه. وحث ذلك البيان على تمكين البرلمان من الانعقاد فوراً لأداء واجباته الدستورية، وأصر على أن تتصرف الدول الخارجية على نحو يمتثل لقرارات مجلس الأمن ويحترم بالكامل دستور لبنان ومؤسساته الديمقراطية.

إن استمرار عدم الاتفاق وما ينجم عن ذلك من فراغ دستوري هما أمران يثيران قلقا بالغا. فالوضع الراهن خطير ولا يمكن استمراره. والأمر البالغ الأهمية للدولة اللبنانية هو أن يسعى جميع القادة اللبنانيين إلى حل يمكّن من إجراء الانتخابات الرئاسية على الفور. ويزداد هذا الأمر ضرورة بالنظر إلى استمرار الاعتداءات على سيادة لبنان واستقراره، وقد تجلى آخر هذه الاعتداءات في الاغتيال الوحشي للعميد فرنسوا الحاج من الجيش اللبناني.

لقد ظلت الحالة هادئة في جنوب لبنان. ولكن تم تسجيل عدد متزايد من الانتهاكات الجوية الإسرائيلية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وكما أُشير في الإحاطة الإعلامية الشهر الماضي، فإن عمليات التحليق الجوي هي انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهي تقوض أيضا مصداقية كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني. علاوة على ذلك، فإن الطلب المقدم إلى قوات الدفاع الإسرائيلية من أجل توفير البيانات التقنية للهجمات المتعلقة بالذخائر العنقودية لا يزال بدون جواب.

إن الأشهر القليلة المقبلة هي أشهر حاسمة لعملية السلام المستأنفة بين إسرائيل والفلسطينيين. وسيكون إحراز تقدم ملموس أمرا ضروريا في المفاوضات الثنائية. ولكن لا يُحتمل تحقيق ذلك أو الاستمرار في المفاوضات ما لم تتحقق تحسينات حقيقية على أرض الواقع. وعلى

المانحين أن يفوا بالتزاماتهم الجديرة بالثناء التي تعهدوا بها في باريس، ويجب على الطرفين أن يعملا على الاضطلاع بمسؤولياتهما من أجل تهيئة مناخ جديد من الثقة والأمن والقدرة على التنقل المادي.

وسيواصل مبعوثو المجموعة الرباعية اجتماعاتهم لتقييم الحالة في الفترة الهامة المقبلة، ولقد اتفقت الأطراف الرئيسية في المجموعة على الاجتماع بانتظام في عام ٢٠٠٨ لاستعراض التقدم المحرز وتقديم الدعم للجهود التي يبذلها الطرفان. وسيكون من الضروري أيضا أن تظل المجموعة الرباعية وشركاؤها في جامعة الدول العربية على اتصال وثيق لدعم العملية الثنائية والتنسيق بشكل جيد فيما يتعلق بالأبعاد الإقليمية للسلام على نطاق أوسع، مع مراعاة أهمية مبادرة السلام العربية. وسيواصل الأمين العام والأمم المتحدة العمل على إيجاد حل عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير باسكو على إحاطته الإعلامية.

الإعراب عن الشكر للأعضاء المنتهية عضويتهم في المجلس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه الجلسة قد تكون الأخيرة لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أود باسم المجلس أن أعرب عن خالص تقديره للأعضاء الخمسة المنتهية عضويتهم – بيرو وسلوفاكيا وغانا وقطر والكونغو. وأعلم أنني أتكلم باسم المجلس عندما أثني على هؤلاء الأعضاء الخمسة على ما قاموا به من عمل جاد وما قدموه من مساهمات خلال فترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ في مجلس الأمن.

وأعتقد أنه عندما يرحل أعضاء أسرة عن أسرتهم، تكون هناك لحظة حزن – وهي اللحظة التي نقدر فيها ما قدمه هؤلاء الأعضاء للأسرة. وكما هو الحال في أية أسرة، تكون هناك لحظات للمناقشة – "المناقشة الصريحة"، كما نقول في لغتنا – ولكنه بالتحديد من خلال إمكانية إجراء هذه المناقشة الصريحة وتبادل الآراء نثري أنفسنا ونحقق النتائج. ومن خلال الجهود وإبداء وجهات نظر الجميع نصل إلى أهدافنا. وأنا أشعر بأنه إلى جانب الحزن هناك أيضا شعور برابطة خاصة قد نشأت بيننا جميعا في هذه الفترة. وسوف نتذكرها. وأطلب إلى جميع زملائي أن يبقوا سالمين.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.